مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/26

قضايا البيئة وتغير المناخ في البرامج الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب العراقي 2025: قراءة تحليلية لعينة مُختارة

شامل زامل
حيدر جليل خلف

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

قضايا البيئة وتغير المناخ في البرامج الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب العراقي 2025: قراءة تحليلية لعينة مُختارة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية / الطاقة والبيئة والمناخ/ الانتخابات

شامل زامل / باحث في مجال القانون البيئي وتغير المناخ

حيدر جليل خلف / باحث في مجال بناء السلام

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدّمة

تُعَدّ الانتخابات البرلمانية أحد أهم مظاهر الديمقراطية التمثيلية في الدول الحديثة، إذ تمنح المواطنين فرصة اختيار ممثّليهم الذين يتولّون مسؤولية صياغة السياسات العامة والتشريعات التي تؤثّر في حياتهم اليومية ومستقبل المجتمع. وعلى الرغم من تعدّد القضايا التي تُثار خلال الحملات الانتخابية، فإنّ قضايا البيئة وتغيّر المناخ تستحق اهتماماً خاصاً، ولا سيّما في البلدان التي تواجه تحدّيات بيئية حادّة كالعراق، حيث أدّت التغيّرات المناخية، وتدهور الموارد الطبيعية، والتلوّث إلى آثار اجتماعية واقتصادية وصحية واضحة على المواطنين.

في السياق العالمي، أصبح تضمين القضايا البيئية في الحملات والبرامج الانتخابية مؤشّراً متنامياً على مدى استجابة القوى السياسية لتطلّعات الناخبين الذين يولون أهمية متزايدة لحماية البيئة والاستدامة، لا سيّما في ضوء الوعي المتصاعد بالمخاطر المناخية. وتُشير الأبحاث إلى أنّ وجود مضمون بيئي واضح في برامج الأحزاب والمرشّحين يمكن أن يؤثّر في خيارات الناخبين ويدفع إلى تبنّي سياسات عامة أكثر «خُضرة» واستدامة.

في العراق، تُعَدّ الانتخابات مثالاً مركزياً على التنافس السياسي، لكن ما زال هناك نقص في الدراسات التي تبحث في كيفية تناول المرشّحين لقضايا بيئية محدّدة في برامجهم أو خطابهم الانتخابي، سواءً على الصعيد الوطني أم المحلّي. وقد أشارت بعض الدراسات

والكتابات السياسية إلى صعوبة الوصول إلى برامج انتخابية مكتوبة أو رسمية للعديد من المرشّحين، ممّا يجعل تحليل هذه البرامج أو الخطاب السياسي المرتبط بها تحدّياً يستحق الدراسة المنهجية.

إنّ هذه الدراسة تأتي في سياق الحاجة إلى تقييم مدى حضور وتناول برامج المرشّحين لقضايا البيئة وتغيّر المناخ خلال انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2025، وذلك من خلال قراءة تحليلية لعيّنة مختارة من برامج المرشّحين، سواء كانت مكتوبة أم مستنبطة من تصريحاتهم وخطابهم الانتخابي. ويهدف هذا البحث إلى تحديد ما إذا كانت هذه القضايا تحظى بالاهتمام الكافي في الخطاب الحزبي والشخصي للمرشّحين، وما إذا كانت تُترجم إلى رؤى سياساتية واضحة أم لا، وذلك عبر تحليل المحتوى النوعي والكمّي لبرامجهم الانتخابية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُسهم في سدّ فجوة معرفية قائمة في الأدبيات العراقية المتعلّقة بتحليل البرامج الانتخابية من منظور بيئي ومناخي، كما تكتسب أهميتها من بعدها الحقوقي، إذ ترتبط القضايا البيئية ارتباطاً وثيقاً بحقوق أساسية، مثل الحق في الصحة والحياة والبيئة السليمة. وتوفّر الدراسة مؤشّراً موضوعياً على مستوى الوعي البيئي لدى المرشّحين، وتساعد في تعزيز المساءلة الانتخابية، من خلال تمكين الناخبين ومنظمات المجتمع المدني من تقييم الخطاب الانتخابي على أسس واضحة تتجاوز الشعارات العامة.

ومن خلال ذلك تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي مفاده؛ إلى أي مدى

تحضر قضايا البيئة وتغيُّر المناخ في البرامج الانتخابية لمرشّحي انتخابات مجلس النواب العراقي، وما طبيعة هذا الحضور من حيث العمق والوضوح والالتزام السياساتي؟ ومن هذا نستطيع ان نصوغ مجموعة أسئلة فرعية، تبين هذه الإشكالية:

- هل تتضمن البرامج الانتخابية رؤى واضحة لمعالجة التحديات البيئية؟
- هل يختلف مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية بين المرشّحين والأحزاب؟
- هل يُطرح البعد البيئي بوصفه أولوية سياساتية أم كجزء ثانوي من الخطاب الانتخابي؟

أولاً - قضايا البيئة والبرامج الانتخابية: مفاهيم ودلالات

في ظلّ التحديات البيئية المتزايدة على المستوى العالمي والمحلي، أصبح من الضروري فهم مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيئة وكيفية ظهورها أو غيابها في الخطاب السياسي والانتخابي، فجميع هذه المفاهيم – مثل البيئة ذاتها، والتلوُّث، وتغيُّر المناخ، والنظام المناخي، والمناخ – تُشكّل أُطراً أساسية لفهم الأبعاد الطبيعية والبشرية التي تتفاعل داخل البيئة وتؤثّر في جودة الحياة واستدامتها.

1. **البيئة**: تُعرَّف البيئة في معناها الاصطلاحي بأنها الوسط أو المجال ذو الأبعاد المتعدّدة الذي يعيش فيه الإنسان، ويؤثّر فيه ويتأثّر به بشكلٍ متبادل، بما يشمله ذلك من عناصر طبيعية وبشرية[1]، في حين وسّع مجلس الدولة الفرنسي هذا المفهوم ليشمل مجموعة متكاملة من العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن العوامل الاجتماعية، التي يمكن أن تُحدث أثراً مباشراً أو غير مباشر، آنياً أو ممتداً على مدى زمني معيّن، في الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية[2]، وتُبرز هذه التعريفات شمولية مفهوم البيئة بوصفه نظاماً متكاملاً تتداخل فيه الأبعاد الطبيعية والإنسانية، بما يجعل حمايته ضرورة أساسية لضمان استدامة الحياة والأنشطة البشرية. تُعرف البيئة اصطلاحاً بأنها «العناصر الطبيعية الحية وغير الحية كافة، الموجودة على سطح الأرض وفوقه وتحته»[3].
2. **التلوّث البيئي**: ويُعرَّف بأنه إدخال أي مادة أو شكل من أشكال الطاقة إلى البيئة، سواء كانت هذه المادة صلبة أو سائلة أو غازية، أو تمثلت في الطاقة الحرارية

1. وناسة جدي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2027، ص 22.
2. محمد بودور، مفهوم البيئة وانواعها في التشريع الجزائري، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد2، السنة 2022، ص541.
3. محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2000، ص7.

أو الصوتية أو الإشعاعية، بمعدّلات تفوق قدرة البيئة على تحليلها أو تبديدها أو تخفيفها أو تخزينها أو إعادة تدويرها بصورة آمنة، ممّا يؤدّي إلى إحداث مخاطر على صحة الإنسان ويُهدِّد سلامة الكائنات الحية النباتية والحيوانية بمختلف أنواعها،[4] كما يُعرَّف التلوّث على أنّه التغيّر الذي يطرأ على الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية لعناصر البيئة، كالهواء أو الماء أو التربة، على نحوٍ يترتّب عليه ضرر مباشر أو غير مباشر بحياة الإنسان والكائنات الحيّة الأخرى. ويذهب اتّجاه آخر إلى اعتبار التلوّث البيئي أحد أشكال التغيّرات غير المرغوب فيها التي تطرأ على البيئة نتيجة الأنشطة الإنسانية المختلفة، ويرى بعض الباحثين أنّ التلوّث البيئي يتمثّل في أي تغيّر كمّي أو نوعي في مكوّنات البيئة الحيّة وغير الحيّة لا تستطيع النُّظم البيئية استيعابه من دون أن يختلّ توازنها الطبيعي. وتتنوع مسبّباته بين عوامل فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية، ممّا يؤدّي إلى انتشار الملوّثات بنِسَب وتركيزات متفاوتة في الهواء والماء والتربة. كما يُعرَّف التلوّث، وفق منظور بيئي شامل، بأنّه أي تغيير أو تأثير يُخلّ بالتوازن الطبيعي لأي نظام بيئي ويؤثّر في مكوّناته ووظائفه الأساسية. أمّا من الناحية القانونية، فقد عرّف المشرّع العراقي التلوّث

4. نعيم محمد الانصاري، التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية، ط1، دار دجلة، عمان، 2009، ص19.

البيئي بأنّه وجود ملوّثات في البيئة بكمّية أو تركيز أو صفة غير طبيعية تؤدّي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الإضرار بالإنسان أو بالكائنات الحيّة الأخرى أو بالبيئة التي تعيش فيها. ويُصنّف التلوّث البيئي إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي: تلوّث الهواء، وتلوّث المياه، وتلوّث التربة. ومع تطوّر المجتمعات وتزايد الأنشطة البشرية، ظهرت أنواع أخرى من التلوّث، من بينها التلوّث الضوضائي، والتلوّث الضوئي، والتلوّث البلاستيكي، وجميعها تُخلّ بالتوازن البيئي وتترك آثاراً سلبية على البيئة وصحّة الإنسان ورفاهيته، فضلاً عن تأثيرها المباشر في الكائنات الحيّة واستدامة النُّظم البيئية.[5]

3. **المناخ**: يعد المناخ من أهم عناصر البيئة الطبيعية، ويتباين من منطقة إلى أخرى حسب خط العرض، والبعد عن البحر وعوامل أخرى منها وجود غطاء نباتي وسلاسل الجبال وعناصر جغرافية أخرى، وقد عرفته الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) وفق منظورين، التعريف الضيق الذي يرتبط المناخ فيه بالطقس، إذ عدّ الوصف الاحصائي للطقس من تقلب مقاديره في فترة تتراوح بين شهور وآلاف وملايين السنين، أمّا التعريف الواسع فهو حالة النظام المناخي ككل[6]، كما ويمكن تعريف

5. نوار بورزق، مشكلة التلوث البيئي: رؤية علم اجتماعية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 4، العدد 16، 2025، ص101.
6. الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ IPCC، التقرير التجميعي لفريق العامل الثاني،

المناخ على أنه ذلك الوصف الاحصائي للطقس في صيغة تغيُّر الكميات (مثلا، كميات الامطار، درجة الحرارة...الخ) في مناطق مختلفة وفي فترات معينة[7]، ويقترب هذا التعريف إلى حد ما من التعريف الذي قدمته الهيئة الحكومية المعنية بالتغيُّر المناخي بمفهومه الضيق مركزاً على الوصف الاحصائي في عناصر المناخ.

ويُعرَّف المناخ على أنّه «الحالة المتوسطة للطقس واختلافه على مدى فترة زمنية محددة ومنطقة جغرافية معينة، كما أنّه يختلف من فصل لآخر، ومن سنة لأخرى، ومن عقد لآخر أو على مدى زمني أطول مثل العصر الجليدي، ويُعبر إحصائياً عن التغيرات الهامة التي تمتد لعقود أو أكثر بالتغيّر المناخي" [8]، وقد حاول التعريف المذكور بيان الفرق بين الطقس والمناخ من خلال توضيح المدد الزمنية التي يحدث فيها اختلاف الحالة المناخية، فضلاً عن ذكره لمفهوم التغيّر المناخي لتجنّب الخلط بين هذه المفاهيم جميعها.

4. النظام المناخي: يتكون النظام المناخي للأرض من عدّة أنظمة فرعية، إذ يتألف من الغلاف الجوي واليابسة

تغيُّر المناخ: التأثيرات والتكيف وسرعة التأثير، منظمة الأرصاد الجوية ومنظمة البيئة العالمية، ط1، سويسرا، 2001، ص104.

7. بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراة، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2025، ص3.

8. سعد الدين خرفان، تغيّر المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2009، ص3.

والثلج والجليد والمحيطات وأجزاء أخرى من الماء، بالإضافة إلى كائنات حية مختلفة، ويعدّ «نظاماً معقداً ومفتوحاً، إذ تنتج التغيُّرات المناخية عن التأثيرات المتبادلة بين مكوناته وتأثيرات أخرى ناتجة عن قوى خارجية أيضاً»[9]، ومن الصعب قبول هذا التعريف لأنه لم يوضح طبيعة التأثيرات سواء كانت داخلية أم خارجية وإنما جاء بصورة عامة.

وقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 مصطلح النظام المناخي بأنه «كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الجوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها»[10]، ويُعدّ هذا التعريف شاملًا وجامعاً لكل عناصر النظام المناخي، وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ قانون حماية وتحسين البيئة العراقي لعام 1992 خلا من إيراد تعريف للنظام المناخي.

وعُرّف أيضاً بأنّه الحالة الناتجة من تفاعل الأنظمة المترابطة كالغلاف الجوي والمحيطات والبحار والأنهار واليابسة بعضها مع بعض، وهذا ما يؤثّر على النظم البيئية على سطح الأرض[11]، وقد ركّز التعريف الوارد على تفاعل عناصر النظام المناخي

9. سعد الدين خرفان، مصدر سابق، ص3.

10. المادة 1/3 من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ 1992 :(3- مصطلح النظام المناخي يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها).

11. عيسى لعلاوي، النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص83.

مع بعضها، محدثةً تأثيراً على البيئة بصورة عامة.

ومن خلال ما ورد في التعاريف السابقة، يجد الباحثان أنّ النظام المناخي هو نظام تفاعلي يتألف من خمسة عناصر هي: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والغلاف الثلجي، وسطح الأرض، والغلاف الحيوي، وتتأثر هذه العناصر بآليات خارجية أهمّها الشمس، كما يُعدّ تأثير الإنسان قوة خارجية أيضاً.

5. التغيّر المناخي: يُعدّ مؤتمر المناخ العالمي WCC عام 1979 المحاولة الأولى لتقديم تعريف واضح ومحدّد للتغيّر المناخي الذي يُسببه النشاط البشري، بعدّها مشكلة بيئية رئيسة، وتمّ استخدام مصطلح التغيّر المناخي للإشارة إلى «التغيير طويل المدى في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس على مدى عقود من الزمن»،[12] وقد ركز هذا التعريف على الإطار الزمني لحصول التغيُّر المناخي، ولم يوضح أسباب هذه التغيرات أو حتى أثر هذه التغيرات سواء بالنسبة للبيئة أو التمتع بحقوق الانسان، والتي تعد الحلقة الأكثر تضرراً جرّاء هذه التغيرات. أمّا اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيُّر المناخ لعام 1992 فقد عرّفته في مادتها الأولى «تغيراً في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُفضي إلى تغيُّر

12. نسرين الصباحي، التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق افريقيا، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2023، ص22.

في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، فضلاً عن التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متفاوتة»[13]، وممّا يلحظ أن الاتفاقية قد ميّزت بين الأسباب البشرية والتي تُعدُّ السبب الرئيس في حدوث التغيُّر المناخي حسب التقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية، وبين الأسباب الطبيعية والتي أسمتها الاتفاقية «تقلبية المناخ».

وحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، يُشير مصطلح التغيّر المناخي إلى تغيّرات طويلة الأجل في متوسط الظروف الجوية. ويُلاحَظ على التعريف السابق الإيجاز في ذكر المفهوم، إذ يجب بيان خصائص وأسباب وآثار ومظاهر التغيّرات المناخية بشكل مفصّل، لكي يتسنّى للقارئ فهم هذه الظاهرة بشكل كامل.

أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، فقد عرّفت التغيّر المناخي في التقييم الذي قدّمته عام 2007 بأنه التغيير في المناخ بمرور الوقت ولعقود متتالية، سواء كان ذلك بسبب التقلبات الطبيعية أو نتيجة النشاط البشري، ويكون التغيير الناتج عن التباين الطبيعي جنباً إلى جنب مع النشاط البشري.[14] وحسب تفسير الهيئة حول كيفية حصول التغيّر المناخي،

13. المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.

14. The intergovernmental panel on climate change (IPCC), climate change 2007: impacts, adaptation and vulnerability, Martin parry et, Cambridge, university press, 2007, p6.

فإنّه يمكن أن ينجم عن أسباب طبيعية، أو عن أسباب بشرية تؤدّي إلى زيادة ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي حدوث الاحتباس الحراري الذي يعاني منه العالم أجمع. أما على الصعيد الوطني، فلم يُرد تعريف للتغيّر المناخي في قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، ولا حتى في المساهمة المحددة وطنياً التي تُشكّل إطار العمل المناخي في العراق، والتي تم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد انضمام العراق إلى اتفاقية باريس للمناخ في عام 2021. وممّا تقدّم أعلاه، يتضح مدى الاختلاف في طرح مفهوم جامع وشامل للتغيّر المناخي، سواء من قبل المنظمات أو الأجهزة الدولية أو المختصين في هذا المجال، وهذا ما يُشكّل تحدّياً كبيراً عند البحث عن حلول مبتكرة ومناسبة للتكيّف مع هذه الظاهرة. إنّ عدم وجود تعريف معتمد ووافي لهذه الظاهرة يؤدّي إلى العديد من الإشكاليات والصعوبات في عدّة نواحٍ، أبرزها التأكّد من نتائج التغيّر المناخي وعواقبه، ناهيك عن اختلاف نسبة التأثير والتأثّر في هذه التغيّرات، وبالتالي مدى اعتبار هذه الظاهرة (خطر أم تهديد)، فضلاً عن إشكالية نسبة التغيّر المناخي إلى الأنشطة البشرية فقط أم بتداخل عوامل طبيعية وبشرية معاً. خصوصاً أنّ كلاً من الفريقين لديهم الأدلة والدراسات الخاصة بدعم رأيهم، إلا أنّ النسبة الأكبر من العلماء والمختصين يرون أنّ المسبّب الرئيس في

حدوث ظاهرة التغيّر المناخي يعود إلى السلوك البشري في ظل التقدّم التكنولوجي والصناعي في شتّى مجالات الحياة، والذي ينعكس سلباً على النظام المناخي ككل. وبالتالي يمكن عدّ تغيّر المناخ ظاهرة مركّبة من الأسباب الطبيعية والبشرية، حتى لو كانت نسبة مساهمة التقلب الطبيعي ضئيلة مقارنة بالبشرية.

6. الحملات الانتخابية: تُعرَّف بأنها مجموعة منظّمة من الأنشطة والجهود التي يقوم بها الحزب السياسي أو المرشّح، بهدف تزويد الجمهور والناخبين بالمعلومات المتعلقة ببرنامجه الانتخابي، وسياساته، وأهدافه العامة، والسعي إلى التأثير في مواقفهم وتوجّهاتهم. ويتمّ ذلك من خلال توظيف مختلف الوسائل والأساليب والإمكانات المتاحة، وباستخدام قنوات الاتصال والتواصل والإقناع المتنوعة، بما يهدف في نهاية المطاف إلى كسب تأييد الناخبين، والحصول على أصواتهم، وتحقيق الفوز في العملية الانتخابية.[15]

كما تُعرَف على أنّها مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي يتّخذها الكيان السياسي، سواء كان حزباً أو مرشّحاً، بهدف استمالة الناخبين وحثّهم على الإدلاء بأصواتهم لصالحه [16]،

15. صفوت العالم، الدعاية الانتخابية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص10.

16. حاتم بديوي عبيد الشمري، الدعاية الانتخابية عبر الملصقات الجدارية لانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإعلام - جامعة بغداد، 2008م، ص31.

وانطلاقاً ممّا تقدّم، يمكن تحديد العناصر الأساسية للحملة الانتخابية في عدّة محاور رئيسة، تتمثل [17]:

أ- الأنشطة التي يُنفّذها الحزب أو المرشّح خلال فترة الترشيح، والتي تهدف إلى تعريف الناخبين ببرامجه السياسية ومكاسبه ومنجزاته.

ب- إمداد الجمهور والناخبين بالمعلومات من خلال تقديم الإيضاحات والبيانات الكافية حول البرنامج الانتخابي وأهداف الترشيح.

ج- محاولة التأثير في الجماهير عبر عرض البرامج والوعود الانتخابية، وإبراز المنجزات المتوقعة في حال الفوز، بما يستجيب لتطلعات الناخبين ورغباتهم.

د- قنوات الاتصال والإقناع، والتي تتنوّع بين الاتصال المباشر مع الناخبين، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والإنترنت.

ه- ويصبّ ذلك كله في العنصر الخامس المتمثّل في الحصول على أصوات الناخبين، بوصفه الهدف النهائي للحملة الانتخابية.

نجد أن بعض التعريفات ركّزت على الجانب الإعلامي للحملات الانتخابية، معتبرةً أن وسائل الإعلام هي جوهر هذه الحملات، وفضّلت استخدام مصطلح الدعاية الانتخابية بدلاً من مصطلح

17. جـاي سي جودريـن جيـل، الانتخابـات الحـرة والنزيهـة، ترجمـة احمـد منيـب وفائـزة حكيـم، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، بغـداد، 2003، ص66.

الحملة الانتخابية. فالدعاية الانتخابية تُفهم على أنّها نشر المعلومات بطريقة موجهة وأحادية الهدف، من خلال توجيه مجموعة محددة من الرسائل بهدف التأثير على آراء وسلوك الآخرين بشكل غير موضوعي. وهي رسالة موجهة بعناية لتحقيق هدف محدّد، سواء كانت المعلومات الواردة فيها صحيحة أم خاطئة، وعادةً ما تكون موجزة ومركّزة، يتمّ ترويجها خلال فترة الانتخابات من قبل الأحزاب أو المرشّحين. بمعنى آخر، تُعدّ الدعاية الانتخابية وسيلة لترويج البرنامج السياسي أو الفكرة الانتخابية بهدف جذب الناخبين نحو المرشّح أو الحزب، وجعلهم يميلون لدعمه خلال العملية الانتخابية، من خلال التركيز على الرسائل التي تؤثّر في سلوكهم وقراراتهم الانتخابية.

أمّا من الناحية القانونية، فقد عرّفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق الحملة الانتخابية، بموجب نظام الحملات الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي رقم (4) لسنة 2025، الصادر استناداً إلى قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019، بأنها: مجموعة الوسائل والأنشطة المشروعة المستخدمة من قبل المرشّحين والأحزاب والتحالفات السياسية لكسب ثقة الناخبين لغرض التصويت لهم.[18] ويعكس هذا التعريف الإطار القانوني الناظم للحملات الانتخابية، مؤكداً على مشروعية وسائل التأثير وحدودها ضمن العملية الديمقراطية.

18. نظام الحملات الانتخابية رقم 4 لسنة 2025، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، متاح على الموقع الرسمي للمفوضية: https://ihec.iq/34994/2025/07/ .

ممّا تقدّم، يمكن تعريف الحملة الانتخابية بأنها حملة سياسية منظمة تشمل مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها المرشّح أو الحزب السياسي باستخدام جميع الوسائل المشروعة، بهدف نقل المعلومات المتعلقة بأفكاره وبرنامجه السياسي، ومحاولة التأثير في وعي الناخب لتقبّل هذه الأفكار واختياره ممثّلاً عنه من بين المرشّحين المتنافسين، وتحقيق الفوز خلال فترة زمنية محددة تسبق عملية الاقتراع. ويتمّ تنفيذ هذه الحملة وفق ضوابط زمنية ومكانية ومالية يحددها القانون المنظّم للعملية الانتخابية. ومن منظورنا، يُفضّل استخدام مصطلح الحملة الانتخابية بدلاً من مصطلح الدعاية الانتخابية، لأن الأخير يقتصر على الجانب الإعلامي والترويجي فقط، بينما تشمل الحملة الانتخابية الجوانب السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية ضمن إطار عملية منظمة ومنهجية تهدف إلى التأثير على الناخبين بطريقة شاملة.

7. البرنامج الانتخابي: يُعدّ البرنامج الانتخابي وثيقة سياسية مرجعية يقدّمها المرشّح أو الحزب السياسي خلال فترة الحملة الانتخابية، تتضمّن عرضاً منظّماً للسياسات والتوجهات والمشاريع المقترحة، فضلاً عن التدابير المزمع اتخاذها في حال الفوز بالانتخابات، وذلك بهدف كسب ثقة الناخبين والحصول على أصواتهم. ويُعرض البرنامج الانتخابي عبر وسائل متعدّدة، ويختلف في مضمونه وطبيعته تبعاً للنظام الانتخابي المعتمد؛

ففي الأنظمة القائمة على القوائم الحزبية، يعكس البرنامج رؤية الحزب أو الائتلاف السياسي بصورة عامة، بينما يرتبط في نظم الترشيح الفردي بالدوائر الانتخابية ويركّز غالباً على القضايا المحلية والخدمية.[19]

ويُمثّل البرنامج الانتخابي خطة عمل مستقبلية تتناول القضايا الأساسية التي تُشكّل محور اهتمام الناخبين في المرحلة الانتخابية، ويؤدّي دوراً محورياً في توجيه خياراتهم داخل الأنظمة الديمقراطية. كما يتميّز عن الوعود الانتخابية العامة بكونه إطاراً استراتيجياً يحدّد أهدافاً واضحة وسياسات مقترحة ضمن أفق زمني معيّن، بما يعكس مستوى التزام المرشّح أو الحزب وقدرته على تحويل الخطاب الانتخابي إلى سياسات قابلة للتنفيذ.[20]

19. عمرو هاشم ربيع، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص77.
20. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي وانعكاسه على النتائج، بيروت، 2012، ص3.

ثانياً - أبعاد البيئة وتغيُّر المناخ في البرامج الانتخابية للمرشَّحين المختارين

1- مقدّمة وهدف التحليل

يتناول هذا القسم مدى تضمين البرامج الانتخابية للمرشَّحين الخمسة عشر المُختارين لقضايا حماية البيئة وتغيّر المناخ، مع التركيز بشكل خاص على مخاطر المناخ، وتدهور البيئة، واستجابات التكيّف والتخفيف. ويسعى التحليل إلى تقييم ما إذا كانت التحديات البيئية تُعامل كقضايا حوكمة هيكلية تؤثّر على التنمية والأمن البشري والاستقرار الاجتماعي، أم أنها تُعالَج فقط كشواغل هامشية متعلّقة بالخدمات.

يستند هذا الاستعراض إلى الإطار البحثي الأوسع لهذه الدراسة، والذي يُصوّر تغيّر المناخ في العراق كعامل مُضاعف لمواطن الضعف القائمة، بما في ذلك نُدرة المياه، ومخاطر الصحة العامة، والهشاشة الاقتصادية، والنزوح الداخلي. وبناءً على ذلك، لم يقتصر تقييم البرامج الانتخابية على ذكر القضايا البيئية فحسب، بل شمل أيضاً عمق وتماسك وجودة حوكمة استجاباتها المقترحة.

2- المنهجيّة

تمّ اختيار (15) عيِّنة من مرشَّحي الانتخابات النيابية لعام 2025 من الذكور والإناث، ومن محافظات عراقية مختلفة، ومراجعتها بصورةٍ

تفصيلية والاطّلاع على فقراتها وتفاصيلها، سواء كانت مكتوبة أو مصوّرة، وتمّ تطبيق تحليل محتوى نوعي على البرامج الانتخابية المُختارة، باستخدام أربعة معايير تحليلية:

1. الاعتراف الصريح: الإشارة المباشرة إلى القضايا البيئية مثل تغيُّر المناخ، والجفاف، والتصحُّر، ونُدرة المياه، والتلوّث، والطاقة المتجدّدة، وإدارة النفايات، وتدهور النظم البيئية.
2. تحديد المشكلة ووضعها في سياقها: مدى ربط التحديات البيئية بمواطن الضعف المناخية الخاصّة بالعراق (مثل انخفاض تدفق الأنهار، والملوحة، والعواصف الرملية، وموجات الحر، والتلوّث النفطي).
3. أدوات السياسة وآليّات التنفيذ: وجود أدوات ملموسة مثل التشريعات، والترتيبات المؤسسية، والجداول الزمنية، والاستثمارات في البنية التحتية، وإنفاذ اللوائح.
4. حوكمة المناخ والمساءلة: تضمين آليّات الرصد، والمسؤولية المؤسّسية، والشفافية، والضمانات ضدّ الفساد في الإنفاق البيئي.

ثم صُنفت البرامج وفقاً لمستوى تكاملها البيئي، كما هو موضح أدناه.

3- الأنماط العامة والنتائج الرئيسة

يكشف التحليل عن تفاوت كبير في دمج القضايا البيئية والمناخية في البرامج الانتخابية المدروسة، حيث أن:

- عدد محدود فقط من البرامج يُقرّ صراحةً بتغيُّر المناخ أو التدهور البيئي كتحديات استراتيجية تتطلّب سياسات عامة منسّقة.
- تتضمّن عدّة برامج إشارات غير مباشرة إلى قضايا بيئية (المياه، الكهرباء، النظافة، الزراعة)، دون تحديد تغيُّر المناخ كعامل هيكلي مؤثر.
- نسبة كبيرة من البرامج تتجاهل الاعتبارات البيئية تماماً، وتركّز بدلا من ذلك على قطاعات تقليدية كالأمن والتوظيف والخدمات الاجتماعية بمعزلٍ عن الواقع البيئي.

يُشير هذا النمط إلى أنّ المخاوف البيئية والمناخية لا تزال هامشية إلى حدٍ كبير في الخطاب الانتخابي، على الرغم من أنّ العراق من بين أكثر الدول عرضةً للضغوط المناخية.

4- البرامج ذات المحتوى البيئي والمناخي القوي والصريح

تُظهر مجموعة فرعية صغيرة من البرامج التي تمّت مراجعتها مستوىً متقدماً نسبياً من الوعي البيئي وصياغة السياسات، كما موضح أدناه:

أ- التكيف مع تغيُر المناخ والأمن المائي كأولوية استراتيجية

يتضمّن أحد البرامج ركيزة مخصّصة لمعالجة البيئة وإدارة المياه، مصمّمة خصّيصاً كاستجابة للجفاف والضغوط المناخية طويلة الأمد، ويتميّز هذا البرنامج بما يلي:

- الاعتراف بنُدرة المياه كقضية أمن قومي وأمن غذائي.
- اقتراح تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تشمل إدارة المياه في حالات الطوارئ، وتحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وأنظمة الري الحديثة.
- الإقرار بالطبيعة العابرة للحدود لموارد المياه، واقتراح آليات دبلوماسية وسياسية لمعالجة الضغوط في المناطق العليا من الأنهار.

يتماشى هذا النهج بشكل وثيق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال التكيف مع تغير المناخ في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

مع ذلك، ورغم قوته النسبية، لا يزال البرنامج يفتقر إلى ما يلي:

- قيادة مؤسّسية واضحة وآليّات تنسيق فعّالة.
- مؤشّرات أداء محدّدة وأدوات للمساءلة العامة.
- ضمانات واضحة لمكافحة الفساد في مشاريع البنية التحتية المائية واسعة النطاق.

ب- **التصحر، وتدهور الأراضي، والقدرة الزراعية على الصمود**

يتناول برنامج آخر التصحُّر وتدهور البيئة بشكل صريح، مقترحاً تدابير مثل:

- توسيع الأحزمة الخضراء واستصلاح الأراضي.
- دعم المزارعين من خلال محاصيل مقاومة للجفاف وتقنيّات حديثة.
- إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

مع أن هذه المقترحات تعكس تشخيصاً صحيحاً للضغط على الأراضي الناتج عن تغير المناخ، إلا أنها تبقى في معظمها برامجية، مع تفاصيل محدودة حول التمويل، والتنفيذ، والاستدامة على المدى الطويل.

ج- **الإطار البيئي المتكامل ضمن التنمية والصحة العامة**

يدمج أحد البرامج الأكثر شمولاً (لا سيما على مستوى المحافظة) القضايا البيئية في سردية تنموية أوسع، رابطاً بين:

- التلوُّث الصناعي والنفطي وتأثيره على الصحة العامة.
- إدارة النفايات وإعادة تدويرها وفرصها الاقتصادية.
- حماية الأهوار والنظم الإيكولوجية وفرص سبل العيش المستدامة والسياحة.

يُعدّ هذا الإطار بالغ الأهمية، إذ يُعامل حماية البيئة كقضية من قضايا حقوق الإنسان والصحة العامة، لا كمسألة تقنية بحتة. ومع ذلك، فإن غياب أهداف كمية وآليّات إنفاذ يحدّ من المصداقية العملية للبرنامج.

5- الإشارات البيئية غير المباشرة والجزئية

تتضمّن العديد من البرامج الانتخابية عناصر بيئية ضمنية، لا سيّما من خلال الإشارات إلى:

- تحسين خدمات المياه والكهرباء.
- توسيع المساحات الخضراء أو تحسين نظافة المدن.
- دعم الزراعة أو الطاقة المتجدّدة بشكلٍ عام.

مع أن هذه القطاعات حسّاسة بلا شك لتغيّر المناخ، إلا أن معظم هذه البرامج لا تُقرّ صراحةً بتغيّر المناخ أو تقترح استراتيجيات للتكيّف معه. ونتيجةً لذلك، تُعامل التحديات البيئية على أنها مشاكل في تقديم الخدمات، بدلاً من كونها مخاطر هيكلية تتطلّب إصلاحاً طويل الأجل للحوكمة. وهذا الإغفال يُضعف استدامة وعود التنمية الأوسع نطاقاً، لا سيّما في ظلّ تزايد تقلّبات المناخ.

6- البرامج ذات المحتوى البيئي الضئيل أو المعدوم

يوجد عدد كبير من البرامج لا تتضمّن أيّ إشارة ذات مغزى إلى حماية البيئة أو تغيُّر المناخ، لا سيّما تلك التي تركّز على:

- الأمن والدفاع.
- العمل والحقوق المهنية.
- المواضيع الاجتماعية أو التعليمية.

ينبغي لنا التأكيد هنا، ومن منظور تحليلي، أنّ هذا يُمثل ثغرةً جوهرية، ففي العراق، تؤثّر الضغوط البيئية بشكلٍ مباشر على:

- الإنتاجية الاقتصادية.
- الإنفاق على الصحة العامة.
- الهجرة من الريف إلى المدينة.
- التماسك والاستقرار الاجتماعيين.

كما أنّ تجاهل هذه الروابط يُشير إلى رؤية سياسية قصيرة الأجل ومجزّأة قطاعياً، لا تتناسب مع حجم المخاطر المناخية التي تواجه البلاد.

7- التقييم النوعي لمستويات التغطية

بناءً على التحليل، يمكن تصنيف التغطية البيئية والمناخية إلى ثلاثة مستويات:

أ- المستوى الأول - رمزي/شعاري: بيانات عامة حول بيئة «نظيفة» أو «خضراء» دون أدوات سياسية.

ب- المستوى الثاني - برنامجي ولكن محدود: تحديد القضايا الرئيسة (المياه، التصحّر، التلوّث) مع إجراءات مقترحة، ولكن دون آليّات حوكمة وأهداف قابلة للقياس.

ج- المستوى الثالث - استراتيجي ومتكامل: الاعتراف بتغيُّر المناخ كخطر شامل، مع تخطيط مرحلي، وتكامل قطاعي، وأدوات حوكمة جزئية.

نُشير هنا إلى أنّ نسبة ضئيلة فقط من البرامج التي تمّ تحليلها تقترب من المستوى الثالث، بينما تقع الأغلبية ضمن المستويين الأول والثاني.

8- مصفوفة التحليل المقارن

التغطية البيئية والمناخية في البرامج الانتخابية التي تمت مراجعتها

العيّنة	مستوى التغطية البيئية	المواضيع البيئية الرئيسة	تحديد الثغرات الرئيسة
المرشح (أ)	مستوى عالٍ (المستوى الثالث)	نُدرة المياه، استراتيجية الجفاف، تحلية المياه، الري، إدارة المياه العابرة للحدود	غياب المؤشّرات، وضعف آليّات المساءلة
المرشح (ب)	متوسّط (المستوى الثاني)	التصحُّر، والأحزمة الخضراء، والقدرة على الصمود الزراعي	لا يوجد نموذج تمويل، ووضوح مؤسّسي محدود

المرشح (ج)	متوسّط إلى مرتفع (المستوى الثاني - الثالث)	التلوّث، إدارة النفايات، العلاقة بين الصحة العامة والبيئة، الأراضي الرطبة	تعتمد بشكل كبير على السرد، مع وجود عدد قليل من الأهداف القابلة للقياس
المرشح (د)	متوسّط (المستوى الثاني)	الطاقة المتجدّدة، وحماية البيئة الأساسية	لا يوجد تأطير صريح للمناخ
المرشح (هـ)	منخفض (المستوى الأول)	النظافة والخدمات	لا يوجد منظور للمناخ أو التكيُّف
المرشح (و)	منخفض (المستوى الأول)	خدمات المياه (عامة)	يتعامل مع تأثيرات المناخ على أنها قضايا خدمة فنية
المرشح (ز)	لا ينطبق	ـــــــ	غياب تام للمحتوى البيئي
المرشح (ح)	لا ينطبق	ـــــــ	لا يوجد أي إشارة إلى البيئة أو المناخ

المرشح (ط)	منخفض (المستوى الأول)	الدعم الزراعي (عام)	يتجاهل الجفاف وتقلبات المناخ
المرشح (ي)	متوسّط (المستوى الثاني)	المساحات الخضراء، النفايات	لا توجد أدوات حوكمة أو إنفاذ
المرشح (ك)	لا ينطبق	ـــــــ	التركيز على الأمن فقط
المرشح (ل)	منخفض (المستوى الأول)	الصحة العامة (بدون ربطها بالبيئة)	غياب الصلة بين التلوث والمناخ والصحة
المرشح (م)	متوسّط (المستوى الثاني)	المياه والصرف الصحي	لا توجد خطط تكيُّف طويلة الأجل
المرشح (ن)	لا ينطبق	ـــــــ	التركيز القطاعي دون بُعد بيئي
المرشح (س)	متوسّط (المستوى الثاني)	الطاقة المتجدِّدة، التنمية الحضرية	لا توجد تقييمات للانبعاثات أو مخاطر المناخ

جدول رقم (1): توضيح التغطية البيئية والمناخية في البرامج الانتخابية للمرشَّحين ونوعها ودرجتها

9- الآثار المترتّبة على إطار البحث

تؤكّد نتائج هذا القسم الحجّة المركزية لهذه الدراسة، المتمثلة في أنّ تغيّر المناخ وتدهور البيئة لا يزالان غير مُدرجين بشكل كافٍ في الخطاب السياسي الانتخابي، على الرغم من تأثيرهما المباشر على الأمن البشري، ونتائج التنمية، والاستقرار السياسي في العراق. وتقوّض هذه الفجوة بين الواقع البيئي والبرامج السياسية مصداقية واستدامة الوعود الانتخابية المتعلّقة بالخدمات والتوظيف والرعاية الاجتماعية.

ثالثاً - البيئة في ظل المواسم الانتخابية: أنماط التأثير وسلوكيات الحملات في العراق

تُشكّل المواسم الانتخابية في العراق فترة استثنائية من الحراك السياسي والإعلامي المكثّف، تترافق معها أنماط متسارعة من الأنشطة الميدانية والدعائية التي لا يقتصر تأثيرها على المجال السياسي فحسب، بل يمتد ليطال الواقع البيئي بشكل مباشر وغير مباشر. فالحملات الانتخابية، بما تتضمّنه من تجمّعات جماهيرية، ومواد دعائية، واستخدام مكثّف للموارد، غالباً ما تُمارس في غياب اعتبارات بيئية واضحة أو التزام فعلي بمبادئ الاستدامة، الأمر الذي يُفضي إلى آثار بيئية سلبية، سواء كانت مؤقتة أو متراكمة.

في السياق العراقي، تتقاطع هذه التأثيرات مع هشاشة الوضع البيئي القائم أصلاً، وضعف تطبيق التشريعات البيئية، ومحدودية الرقابة خلال الفترات الانتخابية، ممّا يجعل البيئة إحدى الضحايا غير المرئية للمنافسة السياسية. كما تكشف سلوكيات بعض الحملات الانتخابية عن فجوة بين الخطاب السياسي المُعلن حول حماية البيئة والممارسات الفعلية على أرض الواقع، سواء من حيث إدارة النفايات، أو استخدام الفضاءات العامة، أو التعامل مع الموارد الطبيعية.

انطلاقاً من ذلك، يهدف هذا القسم إلى تحليل أنماط التأثير البيئي المصاحبة للمواسم الانتخابية في العراق، وتسليط الضوء على السلوكيات الشائعة للحملات الانتخابية، وتقييم مدى انسجامها مع مبادئ الحماية البيئية والمسؤولية العامة، بما يُساهم في فهم أعمق للعلاقة بين العملية الانتخابية والبيئة، ويفتح المجال لنقاش سياسي وقانوني حول ضرورة إدماج البُعد البيئي في تنظيم الحملات الانتخابية مستقبلاً.

انطلقت الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة في ظلّ مستوى مرتفع من التنافس السياسي، عكسه العدد الكبير للمرشّحين المتقدّمين للمشاركة في العملية الانتخابية، فقد بلغ إجمالي عدد المرشّحين 7,926 مرشّحاً يتنافسون على 329 مقعداً نيابياً في مجلس النواب العراقي، وهو رقم يُعدّ مرتفعاً نسبياً ويعكس اتساع قاعدة الترشّح وتعدّد القوائم والتحالفات السياسية. وتزامن هذا التنافس مع قاعدة ناخبين واسعة، إذ بلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين بيومترياً

في عموم العراق 21,404,291 ناخباً، توزّعوا على النحو الآتي: 20,063,773 ناخباً ضمن التصويت العام، و1,313,980 ناخباً ضمن التصويت الخاص، إضافة إلى 26,538 ناخباً من فئة تصويت النازحين. وتعكس هذه الأرقام الحجم الكبير للعملية الانتخابية من حيث الكتلة الناخبة المستهدفة، وما تفرضه من ديناميات تنافسية عالية بين المرشّحين والقوائم السياسية في سبيل الوصول إلى أصوات الناخبين. [21]

تُشكّل هذه المؤشّرات الرقمية مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة المشهد الانتخابي العراقي، إذ إن كثافة أعداد المرشّحين واتساع قاعدة الناخبين تمثّل عاملاً حاسماً في تحليل سلوك الحملات الانتخابية، وأنماط الخطاب السياسي، وآليات التواصل المعتمدة خلال المواسم الانتخابية.

في مقابل هذا التنافس السياسي المطرد، يوجد إطار قانوني يُنظّم عمل الحملات الانتخابية في العراق، إذ يتصدّر هذا الإطار قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (4) لسنة 2023، المعدّل لقانون انتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018، والذي يُعدّ المرجعية الأساسية لتنظيم العملية الانتخابية بكاملها، بما يشمل شروط الترشّح وطبيعة النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي المشروع. كما أصدرت المفوضية العليا المستقلّة

21. المفوضية تنشر إحصائية جديدة لأعداد المرشّحين لانتخابات مجلس النواب 2025، وكالة الأنباء العراقية، متاح على الرابط الإلكتروني: https://ina.iq/ar/politi-cal/238325-2025.html

للانتخابات نظام الحملات الانتخابية رقم (4) لسنة 2025، الذي يُحدّد القواعد التفصيلية للحملات من حيث المدة الزمنية، ووسائل الدعاية المسموح بها، وحظر استغلال موارد الدولة، وتنظيم استخدام الإعلام والفضاء العام.

يُكمّل هذا الإطار قواعد سلوك الكيانات السياسية، التي تهدف إلى ضبط الخطاب السياسي ومنع التحريض أو التضليل أو الإساءة، وتعزيز المنافسة النزيهة بين المرشّحين. كما يُنظّم نظام الشكاوى والطعون لانتخابات مجلس النواب رقم (10) لسنة 2025 آليات تقديم الشكاوى والاعتراضات والنظر فيها، ما يوفّر ضمانات قانونية لمعالجة الانتهاكات المحتملة أثناء الحملات الانتخابية أو بعدها.

يُفترض بهذا الإطار القانوني، من حيث المبدأ، أن يحقّق توازناً بين حرية التعبير السياسي من جهة، وحماية النظام العام وضمان نزاهة الانتخابات من جهة أخرى، غير أن فعالية هذه النصوص تبقى مرتبطة بمدى الالتزام بها وتطبيقها عملياً خلال المواسم الانتخابية. وبالاعتماد على الملاحظات الميدانية والتقارير الحقوقية الصادرة خلال فترة الانتخابات، يمكن تحديد أبرز الانتهاكات البيئية التي وقعت خلال هذه الفترة كما يلي:

1. أظهرت النتائج الأولية لمتابعة الحملات والدعايات الانتخابية في العراق تأثيراً ملموساً على الغطاء الأخضر والبنية التحتية الحضرية، حيث تضررت نحو 250 ألف شجرة

في 15 محافظة نتيجة قطع الأشجار، وثقبها، وكسر الأغصان لتعليق الدعايات، ما أدّى في بعض الحالات إلى سقوط الأشجار بالكامل. كما تأثرت العديد من الجزرات الوسطية والمرشّات وأنابيب المياه والمشاريع الصغيرة مثل النافورات والديكورات الضوئية، بسبب كثافة الإعلانات واستخدام الأسمنت لتثبيتها، رغم الجهود المبذولة من قبل أمانة بغداد والمحافظات الأخرى للحفاظ على المساحات الخضراء. وتبرز هذه النتائج ضعف الالتزام بالقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية، على الرغم من صدور تعليمات واضحة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبلديات، ما يستدعي فرض غرامات على المخالفين، وتطوير آليات فعّالة لإعادة تأهيل المساحات المتضررة وضمان حماية البيئة الحضرية خلال الحملات المستقبلية.[22]

2. تُطبع أغلب لافتات الشوارع على قماش «فلكس» المصنوع من PVC، حيث يبلغ الوزن الشائع للمتر المربع نحو 440 غراماً (13oz تجارياً)، ما يعني أنّ لافتة بمقاس 2×1 متر تحتوي على نحو 0.88 كغ من PVC. وعند الحرق العشوائي لأي مواد تحتوي على الكلور، بما فيها PVC، قد تتكوّن مركبات الديوكسين السامّة، والتي

22. مرصد بيئي يؤشر تضرر 250 ألف شجرة بالعراق بسبب الدعايات الانتخابية، شفق نيوز، متاح على الرابط الإلكتروني: https://url-shortener.me/6YBG.

ترتبط بمشكلات مناعية وهرمونية وتناسلية، وهو ما تحذّر منه منظمة الصحة العالمية، التي تُوصي بالحدّ من هذه الانبعاثات ومنع الحرق غير المنضبط للمواد البلاستيكية، أمّا الهياكل المعدنية التي تحمل هذه اللافتات، فهي ليست حيادية مناخياً، حيث يُطلق إنتاج الفولاذ عالمياً نحو 92.1 طن CO_2 لكلّ طن فولاذ (وفق بيانات 2023). على سبيل المثال، هيكل فولاذي وزنه 50 كغ يقابل تقريباً 96 كغ من CO_2 بصافي المتوسط العالمي، وهو أحد الغازات الدفيئة التي تحبس الحرارة في الغلاف الجوي، فتؤدّي إلى ارتفاع متوسّط درجات الحرارة وزيادة موجات الحر والجفاف واضطرابات المناخ. وفي العراق، يفاقم ذلك القيظ الطويل والتصحّر والعواصف الغبارية، ويضغط على الموارد الأساسية مثل المياه والزراعة والصحة والكهرباء، في المقابل، تستهلك لوحات الإعلانات LED الخارجية عادة نحو 625–500 واط لكلِّ مترٍ مربّع، فإذا كانت الشاشة بمساحة 12 م²، فإن متوسّط استهلاكها يصل إلى حوالي 6 كيلوواط أثناء التشغيل. ومع التشغيل اليومي لساعات متعدّدة، يرتفع مجموع الاستهلاك الشهري إلى آلاف الكيلوواط-ساعة، ما يؤدّي إلى انبعاثات CO_2 غير مباشرة من محطّات توليد الكهرباء التي تعتمد على الغاز والنفط، أو

من مولّدات الديزل المحلية التي تُطلق انبعاثات أعلى. وتجدر الإشارة إلى أن العراق يفتقر إلى أجهزة قياس جودة الهواء المنتشرة، حيث يوجد جهاز صغير واحد فقط في السفارة الأميركية ببغداد، ما يعكس ضعف الرصد البيئي للانبعاثات الناتجة عن هذه الأنشطة.[23]

3. ومن مظاهر التلوّث البصري في الدعايات الانتخابية كثرة الملصقات غير المتجانسة، سواء من ناحية الشكل والحجم، أو اختلاف الألوان دون تنسيق، ولصقها على الأماكن العامة والشوارع والمحلات التجارية، فضلاً عن تراكم النفايات نتيجة سقوطها بسبب الرياح أو تمزيق المارّة لها، وهذا ما يؤدي إلى تشوّه المظهر العام للمدن.
4. ومن مظاهر التلوّث السمعي خلال فترة الانتخابات الضجيج أو الأصوات العالية الصادرة عن استخدام وسائل النقل المختلفة والدراجات النارية بأصوات محركاتها وأبواقها، والتي تُستخدم بصورة مفرطة وعشوائية مؤثرة، ناهيك عن الموسيقى والأغاني الخاصة بمرشّح معيّن، خصوصاً تشغيل البعض منهم للمكبّرات الصوتية. بل وقد تُستخدم الأسلحة النارية

23. سيف الكرعاوي، هل يدرك المرشح/ة للانتخابات أثره البيئي على العراق؟، العربي الجديد، متاح على الرابط الالكتروني: https://url-shortener.me/6YBB.

لإطلاق الرصاص الصوتي والحي أحياناً.[24]

5. كما تشهد فترة الانتخابات استخداماً مكثفاً للمواد البلاستيكية نظراً لانخفاض تكلفتها، إلا أن سوء إدارتها في مراحل الإنتاج، والجمع، والنقل، والتخلّص الآمن يفاقم الأثر البيئي. وغالباً ما يُلجأ إلى الحرق كوسيلة رئيسة للتخلص من النفايات البلاستيكية، ما يؤدي إلى انبعاثات غازات دفيئة تُسهم في الاحتباس الحراري، كما تؤثر سلباً على الصحة العامة للسكّان المحيطين بمناطق الحرق، خصوصاً الأفراد الذين يعانون من أمراض تنفسية أو صدرية.

24. يونس عثمان علي، الاطار القانوني المدني لمسؤولية المرشح عن التلوث البيئي الناتج عن الحملات الانتخابية – دراسة تحليلية -، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع1، مجلد 14، 2025، ص104.

الخاتمة

يُظهر تحليل البرامج الانتخابية للمرشّحين المختارين أنّ قضايا البيئة وتغيّر المناخ لا تزال تحتل موقعاً هامشياً في الخطاب السياسي الانتخابي في العراق، على الرغم من كونها من أكثر القضايا إلحاحاً وتأثيراً على الأمن البشري والتنمية والاستقرار الاجتماعي. فقد كشفت النتائج عن فجوة واضحة بين حجم المخاطر البيئية والمناخية التي تواجه البلاد، وبين مستوى الاعتراف السياسي بها ودرجة دمجها في البرامج الانتخابية كقضايا حوكمة وهيكلية طويلة الأمد.

وتبيّن أن غالبية البرامج عالجت القضايا البيئية إما بشكل رمزي وشعاري، أو ضمن مقاربات خدمية مجتزأة، دون ربطها الصريح بتغيّر المناخ أو تقديم أدوات سياساتية قابلة للتنفيذ والمساءلة. في المقابل، أظهرت نسبة محدودة من البرامج وعياً نسبياً أكثر تقدماً من خلال تناول قضايا الأمن المائي، والتصحّر، والتلوّث، والصحة العامة، إلا أن هذه البرامج نفسها عانت من ضعف في تحديد المؤشّرات، وغياب آليات الحوكمة والشفافية، وعدم وضوح نماذج التمويل والتنفيذ.

كما يؤكد تحليل سلوكيات الحملات الانتخابية أنّ المواسم الانتخابية في العراق تمثّل مصدر ضغط بيئي إضافي نتيجة الممارسات غير المستدامة في استخدام الموارد، والإضرار بالمساحات الخضراء،

وتفاقم التلوّث البصري والسمعي، والاعتماد المكثّف على المواد البلاستيكية والطاقة عالية الانبعاثات. ويعكس هذا الواقع انفصالاً بنيوياً بين الخطاب السياسي المُعلن والممارسة الفعلية، فضلاً عن قصور الإطار القانوني الحالي في إدماج البُعد البيئي ضمن تنظيم الحملات الانتخابية وإنفاذه بفاعلية.

وعليه، تؤكّد هذه النتائج الحاجة الملحّة إلى إعادة تأطير البيئة وتغيّر المناخ كقضايا سياسية مركزية في العملية الانتخابية، وربطها مباشرة بحقوق الإنسان والصحة العامة والتنمية المستدامة، بما يعزّز مصداقية البرامج الانتخابية، ويُسهم في بناء سياسات عامة أكثر استجابة للواقع البيئي المتدهور في العراق.

التوصيات

- تعديل نظام الحملات الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي رقم (4) لسنة 2025 بما يضمن إدراج معايير بيئية مُلزمة تنظّم أساليب الدعاية الانتخابية، وتحد من استخدام المواد الملوِّثة، لا سيما المطبوعات البلاستيكية واللافتات غير القابلة لإعادة التدوير.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية بما يراعي الاعتبارات البيئية في جميع أنشطة الأحزاب، بما في ذلك الحملات الانتخابية، والفعاليات الجماهيرية، وإدارة المقرّات، وإلزام الأحزاب باعتماد ممارسات صديقة للبيئة ضمن

برامجها التنظيمية والمالية.

- تفعيل الرقابة البيئية خلال فترة الحملات الانتخابية من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالتنسيق مع وزارة البيئة والجهات الرقابية ذات الصلة، وفرض غرامات رادعة على المرشّحين والأحزاب المخالفة للضوابط البيئية.
- توظيف وتعديل أحكام المادة (32) من قانون حماية وتحسين البيئة الاتحادي رقم (27) لسنة 2009، من خلال إضافة فقرتين جديدتين تُتيحان لمنظمات المجتمع المدني والجهات المختصّة العاملة في المجال البيئي حق رفع دعاوى قضائية ضد المتسبّبين بالأضرار البيئية، وتؤكّد تطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي في كل ما لم يرد به نص خاص.
- إضافة نص قانوني صريح يُلزم المرشّحين والأحزاب بإزالة جميع المواد الدعائية الانتخابية وإصلاح الأضرار البيئية الناتجة عنها على نفقتهم الخاصة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات.
- إلزام المرشّحين باعتماد الحملات الانتخابية الإلكترونية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ومنصات التواصل الاجتماعي، وتقليل الاعتماد على

الملصقات واللافتات والمواد الورقية والإعلانية في الطرق العامة والأحياء السكنية.

- إلزام المرشّحين والأحزاب بالمشاركة في دورات تدريبية قصيرة حول حماية البيئة قبل بدء الحملات الانتخابية، تُنفّذها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتنسيق مع وزارة البيئة، وتركّز على الآثار البيئية للدعاية الانتخابية وآليات الحد منها.
- تعزيز التوجّه نحو الوقاية البيئية من خلال تفعيل أدوات الردع المسبق والتدابير الاحترازية للحد من التلوّث البيئي خلال الحملات الانتخابية، بدلاً من الاكتفاء بالعقوبات اللاحقة بعد وقوع الضرر.
- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة وإبراز الآثار الصحية والاجتماعية للتلوّث البيئي عبر تنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات، مع التأكيد على دور وسائل الإعلام في توعية الناخبين والمرشّحين بأهمية السلوك البيئي المسؤول خلال العملية الانتخابية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org